

مكتبة

مكتبة علي بن أبي طالب



للشيخ ياسر البرهامي

حفظه الله

5- من يَرُخص لهم في الفطر
ويجب عليهم القضاء

مكتبة علي بن أبي طالب

والصفرة في أي ساعة، حتي لو كان أقل من يوم وليلة، فعليها أن تغتسل وتصوم وتصلي، على ما قال بن عباس رضي الله عنه:
 "إذا رأت الظهر ساعة اغتسلت وصلت".
 والله أعلى واعلم.
 يعني في أي ساعة رأت الظهر اغتسلت وصلت، فإذا صلت فهي تصوم كذلك.
 بقي قسم لم يذكره وهو:

من يحرم عليه الفطر ويجب عليه القضاء والكفارة

وهو من أفطر عامداً في رمضان بالاتفاق في الجماع، على خلاف في القضاء، والاتفاق على وجوب الكفارة، ومع خلاف في الفطر في الطعام والشراب وسائر التفصيل، لكنه قسم من ضمن الأقسام في من يحرم عليه الفطر ويجب عليه القضاء والكفارة.
 قال : الأيام المنهي عن صيامها، جاءت الأحاديث مصرحة بالنهاي عن صيام أيام نبينها في ما يلي.....

النهاي عن صيام يومي العيدين

قال أجمع العلماء على تحريم صوم يومي العيدين، سواءً أكان الصوم فرضاً أو تطوعاً، فرضاً ؛ كقضاء لرمضان، أو كصوم الكفارة، مثل كفارة القتل الخطأ لمن لم يجد عتق رقبة، أو كفارة الظهار لمن لم يجد عتق رقبة، وهكذا كفارة الجماع، أو الفطر عمدًا في رمضان، فلا يجزأ صوم يوم العيد، وكذا لا يجزأ صوم يوم العيد لمن وجب عليه الصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، لا هذه ولا تلك، فلا يجوز صوم يوم العيد بحال من الأحوال، وكذا صوم النذر، فلو نذر أن يصوم كل اثنين مثلاً فصادف يوم العيد يوم اثنين، لم يجز أن يصوم ذلك اليوم، قال لقول عمر رضي الله عنهما إن رسول الله ﷺ نهى عن صيام هذين اليومين، "أما يوم الفطر ففطرهم من صومكم، وأما يوم الأضحى فكلوا من نسككم". [رواه أحمد بن عمار].

وهذا نص في النهي وظاهره التحريم، وأجمع العلماء على التحريم.
 ولذا ينقطع صوم الكفارة؛ الشهرين المتتابعين في كفارة القتل الخطأ والظهار بأيام العيد لأنه يعلم أنه يفطرهما حتماً، ولذا لا يجوز له أن يشرع في الصيام قبل العيد بمدة لا تتسع شهرين، يعني إذا دخل الحادي عشر من شوال لم يجز لمن عليه كفارة صيام شهرين أن يبتدأ الصيام، لأنه يعلم أنه سيقطعه صوم، سيقطع صومه فطر يوم العيد، فلا يكون قد صام شهرين متتابعين، فيستأنف من فعل ذلك جاهلاً، يستأنف من جديد.



قال : النهي عن صوم أيام التشريق

لايجوز صيام الأيام الثلاثة التي تلي عيد النحر، لما رواه أبو هريره أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافه يطوف في منى أن لا تصوموا هذه الأيام، أيام، فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل". [رواه أحمد بإسناد جيد].

روى الطبراني في الأوسط عن بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ، أرسل صائحاً يصيح ألا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعال. بعال؛ يعني نكاح جماع الرجل بامرأته.

وهذه تشمل يوم الثالث عشر، فلا يجوز لمن تعود صيام الأيام البيض من كل شهر أن يصوم الثالث عشر من ذي الحجة، لأنه داخل في أيام التشريق، فإنها أيام منى؛ أيام أكل وشرب وبعال، وإنما يصوم من ذي الحجة الرابع عشر والخامس عشر، ولا يُشرع قضاء الثالث عشر، كما يفعل البعض أو يظن أنه يصوم بدل منه السادس عشر، ليس هذا عليه دليل، بل يصوم الرابع عشر والخامس عشر كعادته

قال وأجاز أصحاب الشافعي صيام أيام التشريق فيما له سبب من نذر أو كفارة أو قضاء، أما لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف، وجعلوا هذا نظير الصلاة التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وهذا في الحقيقة تقديم للقياس على النص، وهم يقولون بجواز صحيح أنه يجوز تخصيص النص بالقياس، لكن النص ورد فقط حاصراً جواز الصيام لمن لم يجد الهدي.

حديث عائشة رضي الله عنها قالت لم يرخص في أيام التشريق أن يصم إلا لم يجد الهدي. هذا نص في أنه لا يجوز أن تصام هذه الأيام إلا لمن لم يجد الهدي، كان وجب عليه ثلاثة أيام في الحج، السنة فيها أن يصومها قبل عرفة، لكن قد يحدث له عذر يمنعه أن يصومها قبل عرفة، ويمكن أن يصوم يوم عرفة، والأفضل أن يصومها قبله؛ ليكون يوم عرفة مفطراً لأن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة في عرفة، ورغب في صومه لمن ليس بعرفة، فالأفضل أن يحرم ليلة السادس من ذي الحجة ليصوم محرماً السادس والسابع والثامن، أو ليلة السابع فيصوم السابع والثامن والتاسع، لكن قد يطرأ له طارئ يمنعه وهو غير واجد للهدي. فتقول عائشة:

" لم يرخص في هذه الأيام أن تصام إلا لمن يجد الهدي ".....ورخص في كذا، أمرنا بكذا، نهينا عن كذا، من قول الصحابي له حكم مرفوع، فنقول لم يرخص في صيام أيام التشريق إلا في ذلك، فالقياس على الصلاة في الأوقات التي لها سبب ليس بظاهر، لأن عموم النهي عن الصلاة في أوقات النهي قد ضعف لكثرة المخصصات، وأما هذا العموم في النهي عن أيام التشريق لم ينفعه إلا مخصص واحد، لم ينفعه إلا مخصص من لم يجد الهدي فلا يسن عن قضاء ولا كفارة ولا قضاء ولا نذر، ولا غير ذلك إلا لم يجد الهدي على أصح أقوال العلماء.



قال : النهي عن صيام يوم الجمعة منفرداً

يوم الجمعة عيد إسبوعي للمسلمين، ولذلك نهى الشرع عن صيامه، وذهب الجمهور أن النهي للكره لا للتحريم، وعن أبي حنيفة ومالك لا يكره.

قال ذهب الجمهور إلى أن النهي للكره لا للتحريم، إلا إذا صام يوم قبله، أو يوم بعده، أو وافق عادة له، أو كان يوم عرفة أو عاشوراء، فإنه حينئذ لا يكره الصيام.

فعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دخل على جويرية بنت الحارث وهي صائمة في يوم الجمعة فقال: " لها أصمت أمس، فقالت لا، قال أتردين أن تصومي غداً، قالت لا، قال فأفطري إذاً " [رواه أحمد والنسائي بسند جيد].

وعن عامر الأشعري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: " إن يوم الجمعة عيدكم فلا تصوموه إلا أن تصوموا قبله أو بعده " .[رواه البزار بسند حسن].

وقال علي رضي الله عنه: " من كان منكم متطوعاً فليصم يوم الخميس، ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر " [رواه بن أبي شيبه بسند حسن].

وفي الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لا تصوموا يوم الجمعة.....إلا وقبله يوم وبعده يوم..... أشك أن هذا في الصحيحين، هذا اللفظ في ليس في الصحيحين، يراجع هذا اللفظ.

في لفظ مسلم " لا تخصوصوا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي، ولا تخصوصوا يوم الجمعة بصيام الصيام بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم "، مثل أن يكون يصوم يوماً ويفطر يوماً، فهذا سيصومه منفرداً، ياحرام، يصوم منفرداً في تلك الأيام، وكان إذا كان يوم عرفة أو عاشوراء يمكن أن يصوم منفرداً، وهذا الأولي أن يصوم معه التاسع، ويوم عرفة لا حرج أن يصومه، وإن صام يوماً قبله فحسن، وإن وافق يوم الجمعة يوم عرفة فصام قبله يوم الخميس فحسن، خصوصاً مع الترغيب في صيام عشر، في صيام تسع ذي الحجة، وبعض العلماء يقول بل لا يصام يوم الجمعة وكذا يوم السبت، إذا وافق يوم عرفة أو عاشوراء، وهذا في الحقيقة مخالف لكلام عامة أهل العلم وكلام عامة السلف، فإنهم يرون هذا من باب تعارض العمومين، وهذا لم يخص يوم الجمعة، لحديث قال لا تخصوصوا يوم الجمعة بصيام، وهذا لم يخصه، لم يقصد أن يخصص يوم الجمعة، وإنما صامه لأنه عرفة، أو لأنه عاشوراء، أو لأنه الثالث عشر، أو الرابع عشر، أو الخامس عشر، أو لأنه يصوم يوماً ويفطر يوماً، وقد أمر النبي ﷺ عبد الله بن عمر بن العاص عندما طلب الزيادة في صيام النافلة قال صم يوماً وأفطر يوماً ومعلوم أنه سيصوم يوم الجمعة كل اسبوعين منفرداً، سيصوم يوم السبت كل اسبوعين منفرداً، لأنه سيوافق مرة هذا ومرة هذا، ولم ينبهه على خلاف هذه العادة في يوم الجمعة و يوم السبت، فدل ذلك على أنه قد تعارض عموم لا تخصوصوا يوم الجمعة بعموم من صام يوم عرفة كفر عنه سنة ماضية وسنة بعديّة، أو صيام عاشوراء احتسب عند الله أن يكفر سنة ماضية.

تعارض العمومين ننظر أيهما أقوى، وأيها قد خُصص أكثر، الذي خُصص أكثر أصبح عمومًا أضعف، فلذلك يقدم عليه العموم الأقوى الذي لم يخصص، ولم يرد دليل يخصص يوم عرفة أو يوم عاشوراء، فهو عموم قوي ويوم الجمعة قد خصص بصيام يوم وأفطار يوم، وخصص بأن يصوم يوم

قبله ويوم بعده، وخصص بأن يكون صوماً يصومه أحدكم كمن يصوم مثلاً ثلاثة أيام البيض، وإذا كان يصوم يوماً ويفطر يومين فإن النبي ﷺ قد رغب عبد الله في ذلك؛ عبد الله بن عمر، قال: "صم يوماً وأفطر يومين" [صحيح مسلم]، قبل أن يقول له يصوم ويفطر يوماً، رغبه في أن يصوم يوماً ويفطر يومين، فلو كان كذلك فوافق هذا الصوم يوم جمعة لم يكن عليه حرج، وكذا لو كان يوم سبت، فهذا العموم مخصص لعدة مخصصات أضعفت عمومها، فلذلك قدمنا عليه فضيلة عاشوراء، وفضيلة عرفة، وفضيلة ثلاثة أيام البيض، وكذلك يوم السبت والأحاديث التي مضت "إلا أن تصوموا قبله أو بعده"، دليل واضح علي أنه يمكن أنه يصوم يوم السبت في غير الفريضة.



قال النهي عن أفراد يوم السبت بصيام

عن بسر السلمي عن أخته الصماء أن رسول الله ﷺ قال: "لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم وإن لم يجد أحدكم إلا لحى عنب (قشر عنب يعني قشر، غصن عنب، أو عود شجرة) فليمضغه". هذا مخالفة لليهود في عدم تعظيم السبت بأي درجات. [قال رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم وقال صححه مسلم وحسنه الترمذي].

وقال الترمذي ومعنى الكراهة لهذا أن يختص الرجل السبت بصيام؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت، ومن هنا أخذ الشيخ-رحمه الله- العنوان النهي عن أفراد يوم السبت، حيث قال الترمذي اختص الرجل ، مع أن ظاهر الحديث أنه لا يصام يوم السبت إلا في الفريضة فقط، ولكن كما ذكرنا قد ثبت أن النبي ﷺ قال لجويرية:

"أتريد أن تصومي غداً"، إذا لو كانت تصوم غداً فإنها لم يكن منهيًا عنه، إذا هذا مخصص آخر، إلا فيما افترض عليكم، وإلا أن تصوموا يوم الجمعة، وكذلك إلا أن يكون صوماً يصومه أحدكم، لأن عبد الله بن عمر، كما ذكرنا، أمره النبي ﷺ أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، فسيأتي عليه سبت كل اسبوعين يصوم منفرداً، إذا هناك مخصص آخر، لماذا؟ (إلا فيما افترض عليكم)، (لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم) خصص بمخصص آخر؛ وهو الفريضة، متصل بنفس الحديث، وخصص بمخصصات منفصلة، ولذلك قدمنا عليه عموم صوم يوم عرفة، وعموم صوم يوم عاشوراء، خلافاً لبعض المشايخ الأفاضل المعاصرين، كالشيخ الألباني، الذي يرى تحريم السبت ولو كان يوم عرفة، والمقلدون له كثيرون يفتون بذلك ويمنعون خيراً كثيراً، مع أن فقه الحديث لا بد من النظر فيه، ليس مجرد أن الحديث ورد يؤخذ الحكم من حديث واحد وتترك الأحاديث الأخرى، عندنا جملة من الأحاديث تدل على صيام يوم السبت فيما لا يخص، يصوم يوم السبت في من يصوم يوماً ويفطر يوماً، أو يصوم يوماً ويفطر يومين، سيوافق هذا بعض الثبوت، كذلك مع الجمعة، وبذلك نقول إذا كان يوم السبت والجمعة، أو كان يوم السبت والأحد والإثنين، أيام البيض شرع أن يصام، ولو أن إنساناً عزم أن يصوم فصام يوم السبت مثلاً، ثم عجز عن صيام يوم الأحد، أو شق عليه، والإثنين، لم يكن حراماً عليه مافعل، ولا فرضاً عليه أن يصوم الأحد، طالما لم يخص يوم السبت، يقصد أن يخصه.

وقالت أم سلمة:

"كان النبي ﷺ يصوم يوم السبت ويوم الأحد أكثر مما يصوم من الأيام، ويقول إنهما عيد المشركين، فأنا أحب أن أخالفهم" [رواه أحمد والبيهقي والحاكم وابن خزيمة وصحاحه]. رغم تضعيف بعض العلماء لهذا الحديث فإن صح فهو محمول على أن يصومهما معاً، يصوم يوم السبت ويوم الأحد معاً، فهذا مخالفة للفريقين معاً.

قال ومذهب الأحناف والشافعية الحنابلة كراهة الصوم يوم السبت منفرداً؛ لهذه الأدلة وخالف في ذلك مالك فجوز الصيام منفرداً بلا كراهة والحديث قدم عليه. نحن نقول بأنه لا يخص يوم السبت وإن صام يوم الجمعة أو صام يوم الأحد معه لم يضره، وكذا يجوز أن يصوم منفرداً إذا كان عرفة أو عاشوراء، أو صادف صوماً يصومه مثل الذي يصوم يوماً ويفطر يوماً، لأن تعارض العمومين يقوي ترجيح العموم الذي لم يخص والذي بقي على عمومته.



النهي عن صوم يوم الشك

يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا أغمي هلال رمضان، إذا لم يظهر هلال رمضان، قال عمار بن ياسر رضي الله عنه:

"من صام يوم الذي شك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ"

[رواه أصحاب السنن وقال الترمذي حديث حسن صحيح].

العمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري ومالك بن انس وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وكلهم كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه. إلا أن أحمد يرى أنه إذا كان يوم الثلاثين يوم غيم ولم يرى الهلال يُشرع صومه، بل نُقل عنه وجوب صومه، وهذه من المسائل التي ينبغي أن تُذكر فيما وقع فيه بعض أهل العلم من مخالفة الحديث الصحيح؛ لأنه تؤولّه من حديث، بن عمر وهو أنه إنما يكون صوم يوم الشك إذا لم يرى الهلال والسماء صحوّة، وأما إذا كان هناك غيم فليس كذلك

لأن بن عمر كان يصومه إذا كانت السماء غائمة، والحقيقة أن صوم بن عمر لهذا اليوم إنما يحمل على صوم كان يصومه، كان متعوداً على الصيام، فهذا فعل بن عمر يحتمل واقع عين محتملة، يحتمل التأويل، ولو صح فلا يعارض قول بن عمر بقول النبي ﷺ:

" لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين" [رواه الجماعة]، وهو الحديث الآتي.

وكذا حديث عمار بن ياسر فهو موقوف عن الرفع صراحة "فقد عصى أبا القاسم ﷺ"

وهو يدل على التحريم؛ تحريم صوم يوم السبت، يوم الشك، تحريم صوم يوم الشك، والذي يظهر أنه لا يكون شك مع صاحب السماء، بل الشك أن يكون مع غيمات،

ولو قلنا نعم هو شك أيضاً في مع صحو السماء؛ فهو شك مع غيمات،

فبذلك نقول قول الإمام أحمد-رحمه الله- في وجوب صوم يوم الشك قول غير صحيح، أو قل قول باطل، وإن نازع بعض أصحاب المذهب في أن هذا النقل ثابت عن الإمام أحمد، ولكن كما ذكرنا

المنقول عن أحمد هو الذي كان يفعله بن عمر " إذا كانت السماء صحوه أصبح مفطرا "، يوم الثلاثين ولم يرى الهلال، وإذا كانت السماء غيمة ولم يُشهد بروية الهلال أصبح صائما.
وروي عن بعض الصحابة أنه كان يقول:

" لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أصوم، من أن أفطر يوماً من رمضان ".

وهذا محمول على أنه لم يبلغهم الحديث، محمولٌ على أنهم كانوا يصومون تطوعاً؛ صياما يصومونه، لأن النبي ﷺ قال: " لا تقدموا صوم رمضان بيوم أو يوم إلا أن يكون صومه يصومه رجل فليصم ذلك اليوم "، [رواه الجماعة].

لذلك نقول إذا كانوا قد تعودوا على الصيام، فلا بأس أن يصوموا يوم الشك في تلك الحال، كأن يكون يوم الشك يوم إثنين أو يوم خميس، فيصوم ذلك لتعوده على الصيام لا حرج عليه، والنهي عن يوم الشك ويوم قبله كذلك.

في الصحيح قول الجمهور في منع يوم الشك، وبذلك نقول لا احتياط في مسألة اختلاف المطالع، لا يقول أنا أصوم يوماً احتياطاً مع البلد الأخرى؛ خوفاً من أن أفطر يوماً من رمضان، نقول يوم الشك منهي عن صيامه تحريماً، والفطر في رمضان محرم، والاحتياط إنما يُشرع إذا كان لا يدخلك في خلاف آخر، فيُستحب أن تخرج من خلاف، لكن هنا ليس خروجاً من الخلاف.

إذا الذي يصوم مع بلد آخر احتياطاً لا يصح له الاحتياط، وكذا سيوقعه في خلاف آخر؛ في أنه يوم العيد سيكون هذا يوم عيد عند هؤلاء، ويوم الثلاثين من رمضان عند هؤلاء، فيدخله في خلاف آخر، لذلك نقول لابد من الترجيح في المسألة، ولذلك قلنا أنه يصوم مع أهل بلده، ويفطر مع أهل بلده، وهذا أبعد عن الفتنة، وأبعد عن المخالفة، وموافقاً للسنة كما ذكرنا في حديث جريب عن ابن عباس.

قال في صوم يوم الشك قرأ أكثر العلماء إذا صامه وكان من شهر رمضان أن يقضي يوماً مكانه، إلا الحنفية، فإنه يرون الإجزاء إن ظهر أنه من رمضان، كأن يأتي شهود فيشهدون أنهم قد رأوا الهلال بالأمس، وهو قد أصبح صائماً، لكن في الحقيقة قول الجمهور هو الصحيح، لأنه صام هذا الجزأ من اليوم قبل أن يأتي الشهود بروية الهلال، على أنه لم يجزم بالنية أنه من رمضان، فوقع على غير الفريضة، ويجب عليه أن يصوم رمضان كاملاً بالنية، الجزأ الذي صامه احتياطاً للشك خلافاً للسنة؛ وقع بغير الجزم بأن هذا من رمضان، وأنه يصوم عن فريضة السنة التي فرض على عبادة، فهذا يجعله غير معذور في، في صحة الصوم، بل لا يجزأ هذا عن رمضان، لا يجزأ هذا عن رمضان ويجب أن يقضي يوماً مكانه.

قال فإن صامه لموافقة عادة له جاز له الصيام حين حينئذٍ دون كراهة، لحديث أبا هريرة أن النبي ﷺ قال:

"لا تقدموا (أي لا تتقدموا) صوم رمضان بيوم ولا يومين إلا أن يكون صوم يصومه رجل فليصم ذلك اليوم".

[رواه الجماعة وقال الترمذي حسن صحيح].

والعمل على هذا عند أهل العلم، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان؛ بمعنى رمضان، بل في الحقيقة منذ النصف من شعبان، إذا كان لمعنى رمضان، إذا كان لأجل رمضان، على الاحتياط له، أو على التقديم بين يديه، فإنه يُنهى عن ذلك،

لأن النبي ﷺ قال: " إذا انتصف شعبان فلا تصوموا " [حديث صحيح].

وقال وإن كان رجل يصوم صوماً فوافق صيامه ذلك فلا بأس به عندهم؛ عند الجمهور.



النهي عن صوم الدهر

يحرم صيام السنة كلها بما فيها الأيام التي نهى الشارع عن صيامها، لقول رسول الله ﷺ: " لا صام من صام الأبدي " [رواه أحمد والبخاري مسلم].

فإن أفطر يومي العيدين، يومي العيدين، وأيام التشريق، وصام بقيت الأيام انتفت الكراهة إذا كان ممن يقوى على صيامها.

الظاهر أنها لا تنتفي؛ لأن صوم يوم العيد لا يقع حكماً، بل يقع فطراً في الحكم الشرعي، ولو صامه وهو ممتنع عن الطعام وهو مفطرٌ حكماً، فلو كان صوم الدهر هو النهي عن صوم يوم العيد لكفى النهي عن صوم يوم العيد، لكن الذي يظهر أن صائم السنة كلها ولو أفطر أيام الأعياد خالف نهى النبي ﷺ في قوله: " لا صام من صام الأبدي "، وأقل ذلك الكراهة.

قال الترمذي: "وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر إذا لم يفطر يوم الفطر ويوم الأضحى ويوم التشريق فمن أفطر في هذه الأيام فقد خرج من حد الكراهة ولا يكون قد صام الدهر كله بل الصحيح ما ذكرنا أنه يكره أن يصوم السنة كلها ولو أفطر أيام العيد والتشريق، الأفضل له أن يصوم يوماً ويفطر يوماً.

قال في من أفطر في أيام الفطر، والأضحى، والتشريق، أنه خرج عن الكراهة، هكذا روي عن مالك الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقد أقر النبي ﷺ حمزة الأسلامي على سرد الصيام وقال:

" له صم إن شئت وأفطر إن شئت " [صحيح مسلم].

سرد؛ أن يسرده، يتابع بين أيامه، لكن لم يقل أنه يصوم الدهر، يصوم أيام متتابعة طويلة ويفطر بعدها أيام أخرى، قال والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، فإن ذلك أحب الصيام إلي الله.



قال النهي عن صيام المرأة وزوجها حاضر إلا بإذنه

نهى رسول الله ﷺ المرأة أن تصوم وزوجها حاضر حتي تستأذنه.

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال:

" لا تصم المرأة يوماً واحداً وزوجها شاهد إلا بإذنه إلا رمضان "

[رواه أحمد والبخاري ومسلم].

وقضاء رمضان كذلك؛ لأنه منه في الحقيقة بدلاً منه، لكن يُستحب لها أن تستأذنه في القضاء، وإن

كان يجوز أن تصوم الفريضة التي من ضمنها القضاء بغير إذنه، والله أعلى وأعلم.

قال وقد حمل العلماء هذا النهي على الحريم، وقد أجازوا للزوج أن يُفسد صيام زوجته

إذا صامت دون أن يأذن لها بافتياتها؛ تعديها على حقه، وهذا في غير رمضان كما جاء في الحديث، فإنه لا يحتاج إلى إذن من الزوجه.
وكذا لها أن تصوم من غير إذنه إذا كان غائبا؛ في سفر أو غيره، فإذا قدم له أن يفسد صيامها، وجعلوا مرض الزوج وعجزه عن مباشرتها مثل غيبته عنها في جواز صومها دون أن تستأذنه.



النهي عن وصال الصوم

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال:

"إياكم والوصال، قالها ثلاثة؛ ثلاث مرات، قالوا: فإنك تواصل يا رسول الله، قال: إنكم لستم في ذلك مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني (يعني بما يحصل له من نور الوحي ما يغنيه الله به عن الطعام والشراب)، قال: فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون" [رواه البخاري ومسلم].

الوصال؛ معناه أن يصوم يومين متتابعين من غير سحور ولا افطار، وقد حمل الفقهاء النهي على الكراهة، وجوز أحمد واسحاق وابن المنذر الوصال إلى السحر ما لم تكن مشقة على الصائم.

لماذا لا يفطرون، ولماذا يتسحرون فقط، من أجل تهذيب النفس وكبح جماحها وحسن التحكم فيها، لكن لا يشرع الوصال بل ولا يجوز، لأن الشافعية قد حملوا هذا النهي على التحريم، وقال الجمهور بالكراهة لأن النبي ﷺ واصل بهم

كالمنكل لهم لولا أنه رأي الهلال، وإن كان ما يفعله عقوبة لغيره؛ وهو من خصائصه ﷺ لا يلزم أن يكون دليلا على الكراهة دون التحريم، لأنه أراد أن يبين لهم بهذا التنكيل عدم قدرتهم على التعمق والتكلف مالا يطيقون،

فليس دليل على الكراهة، وليس دليل على، ليس دليل على صرف النهي عن التحريم إلى الكراهة.

قال جوز أحمد واسحاق وأبو المنذر الوصال للسحر، ما لم تكن مشقة للصائم لما رواه

البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

"لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر" [صحيح، رواه أبو سعيد الخدري].

فيؤخر طعام الإفطار ويجعل وجبة واحدة في السحور، فيأكل وجبة واحدة في اليوم إن أراد أن يواصل.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم